

دور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني

بلال محمد المصري

فاروق موسى دواس

سمير مصطفى أبو مدلل

جامعة الأزهر-غزة

2019/2/4

تاريخ القبول

2018/8/16

تاريخ الاستلام

ملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول المشاريع الصغيرة في فلسطين ودورها في عمليات التنمية الاقتصادية انطلاقاً من دورها الهام في توفير فرص عمل لفئات مجتمعية متنوعة وتحقيق معدلات دخل مرتفعة نسبياً مقارنة بالوظيفة العمومية، التي يكون فيها متوسط الدخل محدوداً أو ثابتاً، ومن خلال هذه الدراسة تم التعرف على ما تحققه هذه المشاريع من اكتفاء ذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وأيضاً بيان طبيعة النشاط الذي تمارسه هذه المشاريع، سواء في التجارة أو الصناعة أو الخدمات وغيرها من النشاطات الاقتصادية، وقد بينت هذه الدراسة نقاط القوة والضعف الذي يصيب القطاع الخاص المتمثل في عدم وجود سياسة حكومية داعمة للقطاع الخاص وتحديداً في دعم المشاريع الصغيرة والمنتجة، وقد هدفت هذه الدراسة، إلى تعزيز ودعم الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة عوائد الإنتاج المحلي، وزيادة عمليات التشغيل التي بدورها تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة، وكما تهدف أيضاً إلى التعرف على الواقع الاقتصادي في الدول الآخذة بالنمو، كماليزيا وكوريا الجنوبية كدول صاعدة والتي اعتمدت في نموها وبأشكال متفاوتة على القطاعين الخاص والعام، وكيفية نجاح هذه الدول وتحقيقها لمعدلات نمو سريعة، والاستفادة من خبرات هذه الدول في تعزيز قوة المشاريع الريادية، ومن هنا فقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتحليل البيانات استناداً للمصادر الثانوية من كتب ومؤلفات ودورات متخصصة معتمدة على لغة الأرقام الإحصائية.

Abstract:

The study focuses on small projects in Palestine and their role in the economic development process. It is based on its important role in providing employment opportunities for different social groups and achieving relatively high income rates compared to public jobs, where the average

income is limited or fixed. These projects achieve self-sufficiency for some goods and services needed by society, as well as a description of the nature of the activity carried out by these projects, whether in trade, industry or services and other economic activities. This study showed the strengths and weaknesses of the sector, etc. The aim of this study is to strengthen and support the national economy by increasing the revenues of local production and increasing operations that in turn lead to a reduction in unemployment rates. To identify the economic reality in the growth countries, such as Malaysia and South Korea as emerging countries, which depended on their growth in different forms on the private and public sectors, and how these countries succeed and achieve rapid growth rates and benefit from the experiences of these countries in strengthening the strength of entrepreneurial projects. The researchers used the descriptive analytical approach to collect and analyze data based on secondary sources of books, literature and specialized courses based on the language of statistical numbers.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: إلى أي مدى يمكن للمشروعات الصغيرة من تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصادية وينتفع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

1. ما دور السياسة الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة في فلسطين.
2. ما أنواع المشاريع الصغيرة في فلسطين.
3. ما هو دور مؤسسات الإقراض في دعم المشروعات الصغيرة في فلسطين.
4. هل يمكن الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال دعم القطاع الخاص.
5. ما هي النظرية والفلسفة الاقتصادية التي تناسب الاقتصاد الفلسطيني التي يمكن الركون إليها لتحقيق معدلات نمو وتنمية مستدامة لتلبية اشباع حاجات المجتمع الفلسطيني المتنامية والمتعددة والمتنوعة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تعزيز ودعم الاقتصاد من خلال زيادة عوائد الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل مولدة للدخل والتي تؤدي إلى خفض معدلات البطالة والفقر. كما وتكمن أهميتها في تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تحفيز النمو الاقتصادي المستدام، كما وتبرز أهميتها في تزويد متخذي القرار الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بتوصيات ورؤى لأهمية الريادة في المشاريع الصغيرة من خلال تحقيق معدلات نمو سريعة.

من خلال هذه الدراسة يطمح الباحثون إلى تحقيق بعض الأهداف المرجوة ويمكن إيجازها بالنقاط التالية:

- التعرف على الواقع الاقتصادي في الدول الصاعدة: كوريا الجنوبية وماليزيا التي اعتمدت في نموها بشكل لا يستهان به على المشاريع الصغيرة، وكيفية نجاحها وتحقيقها معدلات نمو سريعة، حيث تشكل نسبة المشاريع الصغيرة في هذه البلدان 98% من مجموع القطاعات الإنتاجية.
- الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال إدارة المشاريع ومحاولة اشتقاق الدروس والعبر والخروج بتوصيات مهمة تخدم النشاطات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

منهج الدراسة:

استناداً لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها فقد استعان الباحثون بالمنهج الوصفي التحليلي لجهة تناسب موضوعه، وعليه فسوف يتم جمع وتحليل البيانات استناداً للمصادر الثانوية من كتب ومؤلفات ودوريات متخصصة معززة بلغة الأرقام والجداول الإحصائية مدعومة من الجهات الرسمية، ذلك من أجل الخروج بنتائج وتوصيات تخدم أصحاب القرار السياسي والاقتصادي.

أدبيات الدراسة:

1. كمال عايش، نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر لتتحول إلى الهيكل التصديرية، جامعة بانته، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، 2009م. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظرية الإوز الطائر في السياسة الصناعية ومدى الدور التي تلعبه عمليات التصنيع للدول الآخذة في النمو والتنمية والتي تشمل العمليات الصناعية والتصنيعية التي تقوم بها هذه الدولة ومدى أهميتها للتنمية والنمو الاقتصادي واللاحق بموكب الدول المتطورة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اليابان تلعب دوراً أساسياً في عمليات التصنيع، لأنها تنتج وتصنع وتصدر وتشكل المرتبة الأولى والسرب المتقدم وهذا عكس على اليابان التقدم والتطور المستدام.

2. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، الطبعة الانجليزية، ترجمة الدكتور محمود حسن حسني، السعودية، دار المريخ للنشر، 1998م.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النظريات الاقتصادية ومدى أهميتها للاقتصاد النامي ومدى التطور الذي صاحب عمليات التنمية الاقتصادية، وتأتي في مقدمتها السياسة الحكومية التي تتبعها الدولة وإشراكها في العمليات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن كل دولة لها نظرية تحكم سير عملياتها التنموية بناء على مواردها ومكانتها الاقتصادية، ويضاف إلى ذلك فإن الدول النامية الآخذة في النمو تتناسبها نظرية الدفعة القوية بما تشكله من مدى توفر 13.2%، من الدخل القومي

خلال الخمس سنوات الأولى من التنمية، ثم يرتفع تدريجياً. كما ويؤكد RODAN، أن التصنيع هو السبيل الأمثل في عمليات التنمية في البلدان المتخلفة، وبالتالي سيكون هناك استيعاب لفائض العمالة المتعطلة، لذلك يجب أن يبدأ عمليات التصنيع دفعة قوية، من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات.

3. مراد زايد، الريادة والإبداع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010م.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ريادة الأعمال في النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال اتباع الحكومة لسياسة تشجيع الاستثمار للقطاع الخاص من خلال اتباع سياسة الدعم للمنتج الوطني وتخفيض من حجم الضرائب لمستويات تشجع عمليات الاستثمار في المشاريع الخاصة، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تعزيز التدخل الحكومي لفرض سلطة الرقابة على عمليات الاستثمار وتقديم الحلول والدعم من خلال إنشاء صندوق دعم المشاريع الخاص وتشجيع على إنشاء المشاريع الخاصة من خلال تقليل من الفوائد على القروض وانهاج سياسة عادلة في تحصيل الضرائب.

محاوِر الدراسة:

1. نشأة وتطور المشاريع الصغيرة.
2. التجارب الدولية في المشاريع الصغيرة.
3. دور المشاريع الصغيرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

مقدمة:

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى القطاعات التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم المتقدمة والنامية، حيث أصبح قطاع المشاريع الصغيرة يشكل 98% من مجموع المشاريع المنتجة في الدول المتقدمة والآخذة في النمو، في ظل هذه التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح الاتجاه نحو ريادة المشاريع الصغيرة، تشكل الركيزة الأساسية لقوة الدولة الاقتصادية، وأصبحت الدول تتسارع فيما بينها لزيادة حجم هذا القطاع المهم، نتيجة ما توفره من سلع وخدمات منافسة تعود بالفائدة على المجتمع ككل، كما أنها تخفف من أعباء الدولة ومساعدتها في حل الكثير من المشاكل كالقفر والبطالة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تساهم المشروعات الصغيرة في حوالى 34% من الناتج القومي الإجمالي، وكما وتساهم في خلق 58% من إجمالي فرص العمل المتاحة، (الفليت، 2011) مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين المشروعات الصغيرة في البلدان الصناعية وبين المشروعات الصغيرة في البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال والإنتاجية والعمالة المستخدمة، ففي اليابان مثلاً حجم رأس المال للمشروع الصغير

دور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني

يتجاوز 20 ألف دولار في حين في فلسطين والأردن يبلغ 10 إلى 15 ألف دولار، وهو ما يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي والتطور التكنولوجي والتنموي في البلدان المتقدمة. ولا يمكن الحديث عن واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بها خلال المرحلة السابقة، حيث إن البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر على أدائها الكمي والنوعي الحالي، فالتطور المستقبلي لقطاع الأعمال الصغيرة مرتبط بالسياسات والإجراءات الكفيلة باستقلالية ودعم هذا القطاع، إضافة لتحفيز أفراد المجتمع على القيام بالمبادرات الاقتصادية، بما يضمن سيادة روح المبادرة والتكامل والتعاون في الجهود والإمكانات بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بقطاعاته المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يكفل تحقيق المنافسة بين المشروعات الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة.

واستناداً بما هو متوفر من معطيات إن مساهمة المشاريع الصغيرة في توليد فرص العمل في الولايات المتحدة وغيرها يتجاوز بكثير مساهمتها في GDP، مما يعني أن المشاريع المتوسطة والملاقة والتي تتمتع ببنون إنتاجية متطورة لا توفر ذات النسب لخلق الوظائف، وكذا فإنها في الأزمات تلتهم المشاريع الصغيرة وتفوق إمكاناتها.

أولاً: نشأة وتطور المشاريع الصغيرة:

تعريف المشاريع الصغيرة

تواجه معظم الدول صعوبة في توصيف وتعريف موحد للمشاريع الصغيرة، وقد أجريت منظمة العمل الدولية تقرير عن المؤسسات الصغيرة حول العالم بأن هناك أكثر من 25 تعريف مختلف في 25 بلد أجريت عليها الدراسة ويختلف التوصيف والتصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال، فما يعتبرونه مشروع صغير في اليابان وأمريكا يعتبرونه مشروع متوسط أو كبير في فلسطين أو في الأردن، وذلك يعود إلى عدة أسباب منها رأس المال المستخدم، وعدد العاملين، ونوع الإنتاج، والتكنولوجيا المستخدمة، لذلك فقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها من 10-15 عامل، فيما يصنف البنك الدولي المشاريع التي تعمل فيها إلى أقل من 10 عمال بالمشاريع المتناهية الصغر، بينما المشاريع التي يعمل فيها بين 10-50 عمالاً بالمشاريع الصغيرة، بينما المشاريع المتوسطة التي يعمل فيها بين 50-100 عامل (جسر التنمية، 2006: 16).

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تعريف المشاريع الصغيرة " بأنه نشاط اقتصادي ذات ملكية فردية ويوظف عدد قليل من الأفراد وذات رأس مال محدود نسبياً". ويمكن القول هنا أن النشاط

الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بسياسات الرأسمالية الاحتكارية القائمة على المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة.⁽¹⁾

ثانياً: واقع المشاريع الصغيرة في فلسطين:

يمر الاقتصاد الفلسطيني بمنعطفات كثيرة نتيجة واقعه السياسي والاحتلال الإسرائيلي لها منذ عقود طويلة، فقد انحصرت معظم المشروعات الاقتصادية طول فترة الاحتلال الإسرائيلي في المشاريع الصغيرة ذات الملكية الفردية (العائلية)، حيث اضطرت للعمل بشكل غير رسمي وغير قانوني، لتجاوز القوانين الضريبية التعسفية رغم ذلك فإن هذه المشاريع قد حققت نمواً هاماً في النشاطات الاقتصادية وتوفير فرص عمل، ومنذ تسلم السلطة لمسؤولياتها عام 1994م، باشرت مهامها المدنية المختلفة ومن ضمنها بلورة رؤية تنمية فلسطينية وفقاً لإمكانيات واحتياجات المجتمع الفلسطيني وفي عام 2014م بلغت نسبة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تعتمد على المشاريع الأسرية (الصغيرة) كمصدر رئيسي للدخل حوالي 35%، وتعرضت المشروعات الاقتصادية لخسائر اقتصادية نتيجة الحروب المستمرة على قطاع غزة، فلقد تعمد الاحتلال الإسرائيلي تدمير عدد كبير من القطاعات الاقتصادية المنتجة، فتسببت بتدمير 220 منشأة اقتصادية، من بينها 180 مصنعاً. مخلفة خسائر بقيمة 150 مليون دولار، وبذلك تم تشريد حوالي 12 ألف عامل، وقبل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بلغ عدد المصانع العاملة نحو 2000 مصنع موزعة على مختلف القطاعات الانتاجية، وكانت هذه المصانع تعمل بمتوسط طاقة تمثل 50% من طاقتها الإنتاجية الكلية نتيجة للحصار وتشغل نحو 31200 ألف عامل. (المصري، 2014) تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ما نسبته 95% من حجم الناتج المحلي الفلسطيني، تتفاوت نسبة مساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني نظراً لمرور الأراضي الفلسطينية بمراحل منها انتفاضة الأقصى 2000م والتي ساهمت بشكل كبير في تقليص عدد المشاريع الصغيرة (منتدي الأعمال الفلسطيني، 2014). وتختلف آلية التعامل مع المشروعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة النشاط والجهة المسؤولة عن تنفيذه وهي تختلف من مؤسسة لأخرى، فبينما تصنف الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني المشروعات حسب طبيعة عملها، فإن وزارة المالية تصنف المشروعات حسب الشرائح الضريبية للمكلفين، كما أن قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998م يعطي امتيازات حسب فئات رأس المال والعمالة، والبلديات تجبي الرسوم ضمن معايير مختلفة، مع العلم بأن وزارة الصناعة الفلسطينية حددت لأغراض إحصائية تقسيمات للمشروعات الصناعية حسب

(1) المنافسة الاحتكارية: هي شكل من اشكال السوق الذي يكون فيها عدد كبير من المنشآت ينتمون لسلعة متشابهة بحيث لا تستطيع هذه المنشآت التأثير والتحكم في السوق.

دور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني

الملف الصناعي عام 1997م، وأخيراً نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 2002م للمنشآت التي تشغل بين 9-50 عامل وفق رؤية إحصائية خاصة مدعومة من UNCTAD. ومما سبق يتبين تشتت جهود المؤسسات الفلسطينية في التعامل مع المشروعات الاقتصادية وفق طبيعة كل مؤسسة، بدون وجود جهة رسمية معنية بمتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمشروعات الصغيرة برؤية موحدة تخدم تطور جميع فئات المشروعات الفلسطينية. (وزارة الاقتصاد الوطني، 2000) وتتوزع المشروعات الاقتصادية الصغيرة في فلسطين بين:

1. المشروعات الصناعية (صناعات استهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية).
2. المشروعات التجارية (تجاره الجملة والتجزئة، الوكلاء والسماسرة).
3. المجالات الخدمية (المكاتب الخدمية المختلفة ووكالات السياحة والتأمين وغيرها، والخدمات الفندقية، الخدمات الشخصية والنقل).
4. المشاريع النسوية الصغيرة، والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية الاقتصاد المحلي.
5. الملكية الزراعية للسكان المحليين بشكل متفاوت، إضافة لمهنة الصيد والتي تأثرت بشكل كبير نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التعسفية.
6. المشروعات الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية في الضفة والقطاع، وهي مشاريع بحاجة لمزيد من التطوير في إطار الخطة التنموية الفلسطينية. (منتدي الأعمال الفلسطينية، 2014).

كما وتندرج المشروعات الصغيرة في ثلاثة أنواع رئيسية:

- الأعمال الأولية والتي تشمل مختلف الأعمال الزراعية. التي تعتمد على الجهد الشخصي والرعاية الأولية
- الصناعات التحويلية، المعتمدة على قيام المشروع باستخدام المواد الأولية أو أية قيمة مضافة باعتماد الآلات والمعدات التي لديه. كصناعة الاثاث المنزلي، وصناعة الملابس.
- مشروعات الخدمات والتي تشمل المهن الحرة والتجارة والاستشارات والخدمات المكتبية وغيرها. ويؤكد الباحثون هنا أن ما يغلب على المشاريع في فلسطين هي مشاريع أولية وخدمية ذات طابع عائلي يورث من الآباء إلى الأبناء ويستمد قوته من خبرات ومهارات ذاتية، إذ يشكل مجموع هذه المشاريع 95% والذي يغلب عليها الطابع العائلي ورأس مال محدود.

أهمية المشروعات الصغيرة في الحياة الاجتماعية:

ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحويلات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية. وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية -البطالة- بتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري مع الاقتصاد الإسرائيلي. (شيلي، 2004)

وفي ظل زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة يمكن أن تحقق الأهداف التالية:

- تساهم في زيادة واستيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل الفلسطيني باستمرار، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة والفقر المتفاقمة في المجتمع الفلسطيني.
- تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المتحققة في ظل تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحلية في المشروعات الوطنية، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي.
- تساعد في توفير السلع والخدمات التي تلبى احتياجات المجتمع الفلسطيني وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي، ويحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
- لديها القدرة على التشغيل الذاتي لمحدودي الدخل وخريجي الجامعات والمعاهد وخاصة التخصصات التقنية والفنية.
- تشجع كل المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة -يغلب عليها التمويل الذاتي- من خلال القدرة على تعبئة المدخرات العائلية لذوي الدخل المحدود في الاستثمار المنتج بدلاً من تخزينها في البيوت.
- تعمل على تطوير الإنتاجية البشرية والاجتماعية من خلال المسؤولية الفردية بما يساهم في تحقيق التنمية القطاعية والاقتصادية.
- استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات التقنية والبرمجيات التي تعتمد أساساً على المعرفة والمهارة وتساهم في تكثيف القيمة المضافة المتحققة.
- تلعب دوراً مهماً في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وخصوصاً تعطي الفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم.

دور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني

- وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.
 - تقوية العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل المستمر بين أصحاب المشروعات الصغيرة وفئات المجتمع المختلفة، بحكم أن غالبية عملاء المشروعات الصغيرة محليين في كثير من الأحيان.
 - تطوير إدارة المشاريع الصغيرة وتوفير القدرة على التكيف مع ظروف العمل المحيطة، مع تبني سياسات جديدة تتلاءم مع هذه الظروف على عكس المشروعات الكبيرة، وفي حالة الرغبة في الانسحاب من السوق أو التوقف عن العمل مؤقتاً، فالأمر يتوقف على قرار صاحب العمل ومتى يقرر وفق الظروف الذاتية والمحيطية بالعمل. (الشريف، 2009: 121)
- يعتقد الباحثون أن الأهمية المشار إليها لا تنفي مخاطر عدم التأكد في البيئة الاستثمارية وبما قد يؤدي إلى إفلاس أصحاب المشاريع الصغيرة، خاصة انخفاض قدراتهم التنافسية إزاء القنوات الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، وهذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين شركاء التنمية - القطاع العام والقطاع الخاص وممثلي مصالح أصحاب المشاريع الصغيرة.

هيكل المشروعات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي وفئات العمالة:

حسب التعداد العام للمنشآت لعام 2012م وتحديثاته حتى 2013م تقدر عدد المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية 131.618 منشأة، تشكل ما نسبته 90.8% من مجموع عدد المنشآت الاقتصادية في فلسطين، و 4.7% منشآت عاملة وملكيته للحكومة المركزية، نسبة 27.4% منها تعمل في قطاع غزة، وتشكل نسبة المنشآت الاقتصادية التي تشغل أقل من 5 عمال في الأراضي الفلسطينية 80.8%، بسبب ظروف الحصار والإغلاق الإسرائيلي منذ 28 سبتمبر 2000م انخفض متوسط عدد العاملين في المنشآت التي تشغل (0 - 4) من 3.3 عامل قبل انتفاضة الأقصى إلى 2.1 عامل بعد انتفاضة الأقصى، ناهيك عن إغلاق عدد من المنشأة الاقتصادية أبوابها وتسريح عمالها، وفيما يلي استعراض بعض الأنشطة الاقتصادية العاملة في فلسطين حسب تقسيمات فئات العمالة. (مركز الإحصاء الفلسطيني)

1. مشروعات أنشطة القطاع الصناعي:

المنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية بلغت 131.618 منشأة، تشكل المنشآت التي تشغل (0 - 4) عمال 75% منها، وتشغل 34.3% من عدد العاملين في القطاع الصناعي، كما تساهم بنسبة 17.3% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي لعام 2003م، فيما تشكل نسبة المنشآت التي تشغل (5 - 19) عامل 22.4% من إجمالي عدد المؤسسات وتشغل نسبة 40.2% من إجمالي عدد العاملين وتحقق 34.5% من القيمة المضافة، وأخيراً تشكل نسبة المنشآت التي

تشغل (20 عامل فأكثر) فقط 2.6% من عدد المنشآت الصناعية وتشغل نسبة 25.5% وتحقق نسبة 48.2% من القيمة المضافة. وهذا يدل على هيمنة المشروعات الصغيرة في القطاع الصناعي وضعف إنتاجيتها وبالتالي ضعف مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة. (مركز الإحصاء المركزي الفلسطيني)

ويعود السبب كما أسلفنا إلى التقنيات الأكثر حداثة التي تستخدمها المشاريع المتوسطة والكبيرة نسبياً عن نظيرتها الصغيرة، وكذا للترابطات الأمامية والخلفية، وقدرة المؤسسات هذه على النفاذ للأسواق بجانب التسهيلات الائتمانية والامتيازات التي تتمتع بها مقارنة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

وقد بلغ متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة 4.4 عامل فقط عام 2016م ويمكن تفسير هيمنة المنشآت الصغيرة من الناحية العددية إلى أنها منشآت فردية وعائلية حيث بلغت حوالي 62% من العاملين في القطاع الصناعي يعملون بدون أجر (أصحاب عمل وأفراد أسرهم)، إضافة إلى ضعف التشابك الهيكلي بين فروع الصناعة الفلسطينية، نتيجة لغياب التكامل بين الأنشطة الصناعية، ولا توجد عمليات صناعية تستكمل حلقات التصنيع مع صناعات أخرى، ويتم توفير غالبية المستلزمات الإنتاجية من الخارج وما يعزز ذلك هو الاعتماد الكبير على الآلات والمعدات المستوردة وضعف الاعتماد على المواد الخام والسلع الوسيطة المحلية، حيث وصل معدل رأس المال المستثمر في الآلات المستوردة من إسرائيل والخارج إلى أكثر من 90% من مجمل رأس المال المستثمر في الآلات، في حين شكلت نسبة المواد الخام والوسيطة المحلية 29.3% فقط من مجمل تكاليف المواد الخام والوسيطة المستعملة في العملية الإنتاجية (وزارة الاقتصاد الوطني، 2016).

2. مشروعات أنشطة قطاع الخدمات:

أن 87.4% من المشروعات العاملة في قطاع الخدمات تشغل أقل من 5 عمال، فيما بلغ عدد العاملين فيها 17517 عامل يشكلون نسبة 42.6% من العاملين في قطاع الخدمات والبالغ عددهم 51149 عامل عام 2016م، حيث أن 69% من العاملين في المشروعات التي تشغل أقل من 5 عمال يعملون بدون أجر (أصحاب عمل وأفراد أسرة)، وتتميز هذه الفئة من المشروعات بتدني متوسط العاملين فيها بمقدار 1.7 عامل مشروع، إضافة لانخفاض متوسط الأجور وإنتاجية العامل للعاملين فيها مقارنة بالمشروعات التي تشغل أكثر من 4 عمال. (قاعود، 2016).

3. مشروعات أنشطة التجارة الداخلية:

يتمتع الفلسطينيون بمهارات وتقاليد قوية في مجال تجارة الجملة والمفرق، وتكتظ مدن وقرى الضفة وقطاع غزة بالمحلات التجارية، وورش العمل الصغيرة وتعمل ما نسبته 54% من المؤسسات الخاصة والعامّة والمنظمات الغير حكومية في الأراضي الفلسطينية في التجارة الداخلية، 83% من هذه المنشآت تعمل في تجارة المفرق (نصف هذه المحلات تبيع منتجات غذائية) في حين 4% تعمل في تجارة الجملة.

وتصنف منشآت التجارة الداخلية على أنها تتعامل بشكل كامل في النشاطات صغيرة الحجم، مثل المشاريع التجارية بشكل عام، ونسبة 95.5% من هذه المنشآت تشغل أقل من خمس أفراد، ونسبة 9% من النساء فقط، وتلت هذه المنشآت والوظائف في قطاع غزة وتساهم هذه المشاريع في عمليات التشغيل بنسبة 20%، (دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2014) وبلغ عدد العاملين في هذه المشروعات 62147 عامل يشكلون 80.25% من إجمالي العاملين في أنشطة التجارة الداخلية وتحقق هذه المشروعات 57.8% من إجمالي القيمة المضافة المتحققة في أنشطة التجارة الداخلية، مع العلم بان 87% من العاملين في المشروعات التي تشغل أقل من 5 عمال يعملون بدون أجر، كما نلاحظ تدني متوسط العاملين في هذه المشروعات بمقدار 1.67 عامل مشروع وتدني متوسط الأجر وإنتاجية العاملين فيها مقارنة بالعاملين في الفئة الثانية والثالثة من أنشطة التجارة الداخلية. (برهوم، 2010)

جدول (1): يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في قطاع التجارة الداخلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات حجم العمالة لعام 2014 (بالألف دولار)

فئات العمالة	عدد المؤسسات	عدد العاملين بأجر	عدد العاملين بدون أجر	إجمالي عدد العاملين	تعويضات العاملين	متوسط أجر العامل	إجمالي القيمة المضافة	نصيب العامل من القيمة المضافة
0 - 4	37264	8222	53925	62147	27384.2	3.33	243202.4	3.91
5 - 19	1873	8736	5040	13776	31486.4	3.6	152461	11.07
20 فأكثر	49	1411	139	1550	8321.7	5.9	25429	16.4
الإجمالي	39186	18369	59104	77473	67192.3	3.66	421092.4	5.44

المصدر: تم احتساب الفئات بواسطة الباحثين بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، بيانات غير منشورة.

4. مشروعات أنشطة النقل والتخزين والاتصالات:

يتبين من الجدول السابق أن 63.2% من المشروعات العاملة ضمن أنشطة النقل والتخزين والاتصالات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2014م تشغل أقل من 5 عمال، حيث بلغ عدد العاملين في هذه الفئة 607 عامل نسبة 65% منهم يعملون بدون أجر، كما نلاحظ تدني متوسط عدد العاملين في هذه الفئة بمقدار 2 عامل مشروع، وتدني متوسط أجور العمال وانخفاض إنتاجيتهم مقارنة مع المشروعات في الفئات الأخرى.

ورغم كل ذلك فمن الملاحظ أن نصيب العامل الذي يبيع قوة عملة مقابل أجور منخفضة لحد كبير في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. وعود ذلك إلى تدني الأجور أو العائد للعاملين فيها، بالإضافة إلى الاعتقاد بأن الفئتين الثانية والثالثة تتمتع بإمكانيات أفضل في التكوين المعرفي لرأس المال الثابت والمتغير على حد سواء. وعلى كل هذا فمن الملاحظ أن نصيب قوة العمل والجهد المتوسط والمبذول لا يجوز إلا على نسبة متدنية من فائض القيمة.

المشاريع الزراعية في فلسطين:

يشكل القطاع الزراعي مكوناً أساسياً في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عبر فترات زمنية طويلة، فهو يعتبر قطاع حيوي ويساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني واستيعابه جزء كبير إلى حد ما من العاملين، ويساهم قطاع الزراعة بنسبة 8.1% من إجمالي الناتج المحلي، 15.2% من إجمالي الصادرات ويشكل نسبة 13.4% من إجمالي التشغيل وتتضمن الصادرات الزراعية الحمضيات، وزيت الزيتون والخضار والورود والفراولة والنباتات الطبية، ولكن واقع السياسة والحصار المفروض على فلسطين جعلها في تذبذب كبير في التحكم في الصادرات إلى دول العالم، وفي حال تغير ايجابي على الوضع السياسي الفلسطيني، يمكن زيادة الصادرات بشكل سريع والذي بدوره يؤدي إلى زيادة في الإنتاج والتشغيل في هذا القطاع الهام.

يساعد تنوع المناخ في الأراضي الفلسطينية على زراعة أكثر من 110 نوعاً مختلفاً من المحاصيل نظراً لخصوبة التربة التي تمتاز بها فلسطين، حيث يمثل الخضار 57% من الأراضي المزروعة المروية، يلي ذلك المحاصيل الحقلية والحمضيات والزيتون والبلح، وتعتبر شجرة الزيتون الزراعة الأكثر انتشاراً في الأراضي الفلسطينية الذي يشكل نسبة 50% من إجمالي المساحة المزروعة فيها، ويساهم إنتاج الزيتون 3% من إجمالي قيمة الصادرات. وقد شهد العقدان الاخيران تحولاً كبيراً في الزراعة الفلسطينية نحو زراعة الخضار وقد برز ذلك بشكل أكبر في قطاع غزة حيث تمثل قيمة إنتاج الخضار حالياً 55% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي مقارنة 11% في فترة السبعينات هذا التحول الكبير ظهر نتيجة السياسة الحكومية الهادفة نحو تحقيق اكتفاء ذاتي نظراً لإمكانات الناتج وخصوبة التربة في فلسطين لأهمية دور الزراعة في عمليات الناتج والتشغيل التي

دور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني

بدورها تساعد في عمليات الإنتاج والزراعة على حد سواء. (الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة 2008) لهذا تعد فلسطين بلداً زراعية من الدرجة الأولى حيث عمل ثلثي سكانها قبل عام 1948م في القطاع الزراعي، ومن المحاصيل الزراعية في فلسطين قبل نكبة 1948م الحمضيات والحبوب والزيتون والعنب والخضار، وتعد الحمضيات المحصول الرئيس للتصدير حيث شكلت حوالي 80% من مجموع الصادرات.

بلغت المساحة المزروعة بالحبوب "القمح والشعير" حوالي 60% من مجموع الأراضي الزراعية في فلسطين قبل عام 1948م بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة كالزيتون والعنب والتين والحمضيات حوالي 16.3%، إن دور الزراعة لا يقتصر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بل تعتبر مساهماً رئيسياً في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان وحماية الحقوق المائية واستخدامها، ويحقق الإنتاج الزراعي المحلي نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي، كما يساهم في تطوير ورفد القطاعات الأخرى بالمواد الأولية؛ لذلك يعتبر الداعم الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني. (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية)

ويرى الباحثون في ضوء ما تقدم، يلاحظ بصورة عامة أن المشاريع الصغيرة لها دور فعال في تحقيق الدخل وخلق فرص العمل الجديدة وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات الذي يحتاجها المجتمع الفلسطيني في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في فلسطين. كما أنها تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لإتاحتها الفرصة للفئات المهمشة لامتلاك مشاريع وتفعيلها في المجتمع

أسباب فشل وضعف المؤسسات الصغيرة في فلسطين:

1. ضعف إعداد دراسة جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع بتنفيذها، الأمر الذي يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي أو إنتاجي هش وغير ملائم لمتطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية الداخلية.
2. ضعف ومحدودية رأس المال المستثمر وصغر حجم المشروعات في ظل ارتفاع التكاليف الإدارية والإنتاجية.
3. زيادة مخاطر الاستثمار، بسبب محدودية تحمل الخسائر في ظل تعثر الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم القدرة على التنبؤ للمستقبل.
4. الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيسي في غالبية مراحل المشروع.
5. الاعتماد على العمالة الكثيفة الغير مؤهلة والتكنولوجيا البسيطة والشائعة غالباً.
6. المنافسة الشديدة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من السوق الإسرائيلي وأحياناً بالأساليب الغير مشروعة التي تواجهها

- منتجات المشروعات الصغيرة مثل الإغراق والتهرب من الضرائب وتهريب المنتجات الفاسدة أو الغير مطابقة للمواصفات إلى الأراضي الفلسطينية من اسرائيل والمستوطنات.
7. صعوبة الحصول على قروض ميسرة واعتماد غالبية المشروعات على التمويل الذاتي البسيط.
8. تواضع حجم الإنتاج ومحدودية الطاقة الإنتاجية المستغلة وبالتالي عدم تحقيق اية وفورات اقتصادية.
9. ضعف الخطط والرؤية المستقبلية للمالكين، إضافة لضعف المعرفة ببرامج الجودة والتنافسية والتسويق، في ظل نمطية طبيعة وطريقة الإنتاج.
10. الارتباط الوثيق بالسوق الداخلية وضعف الصادرات.
11. نقص المعلومات عن أسواق مستلزمات الإنتاج التي تستخدمها المشروعات الصغيرة والإجراءات والقوانين المتبعة لاستيرادها، مما يعرضها لاستغلال ارتفاع الأسعار وانخفاض الجودة.
12. ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي والصناعي.
13. الاعتماد على السوق الإسرائيلي في توفير المستلزمات الإنتاجية وحتى قطع الغيار، مما يزيد من التكاليف والوقت.
14. تفضيل المستهلك الفلسطيني للمنتجات الأجنبية لدوافع نفسية ناجمة عن الترويج مرتبطة بقناعته لفترة زمنية طويلة بالسلع المستوردة.
- دور الحكومة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة يكمن في الآتي:**
- ❖ تعزيز وتقوية ثقافة الفكر الريادي في المجتمع الفلسطيني، لخلق وتشجيع أفكار خلاقة قابلة للتطبيق.
 - ❖ البحث عن احتياجات السوق المحلية من الفرص الاستثمارية والخدماتية من خلال الدراسات الميدانية وحاجة السوق المطلوبة.
 - ❖ إيجاد بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لتشجيع المشروعات الصغيرة.
 - ❖ توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لجذب وتشغيل المشروعات الصغيرة.
 - ❖ إنشاء مراكز حكومية متخصصة للتعامل مع المشروعات الصغيرة للحد من تبديد الجهود والإمكانات من خلال عدة مؤسسات متعددة وغير موحدة اللوائح والاجراءات.
 - ❖ مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة، في سبيل إيجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير المشروعات الصغيرة في فلسطين.

دور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني

❖ تقديم المشورة الفنية والاقتصادية للمشروعات الاقتصادية العاملة وخاصة المشروعات الصغيرة.

❖ منح قروض ميسرة بفوائد صفرية بهدف دعم المشروعات الصغيرة.

دور مؤسسات الإقراض في دعم المشاريع الصغيرة في فلسطين:

يعتبر القرض هو مصدر أساسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم ومصدر هذه القروض عادةً البنوك التجارية، لذلك فلها دور مهم جداً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتمثل هدف هذه البنوك في تعظيم أرباحها مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها، والاحتفاظ بالاحتياطيات وسيولة مناسبة، ففي فلسطين دور مؤسسات الإقراض تشكل نقطة تحول إذا زادت عمليات القروض التي يتم تقديمها من قبل البنوك ومؤسسات الداعمة من مؤسسات محلية ودولية: مثل صندوق التنمية الفلسطيني، ومؤسسة لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية، ومؤسسة فاتن، وبعض المؤسسات النسائية التي تقدم خدماتها لفئة النساء، حيث يوجد في فلسطين 22 التي تعني بشئون الإقراض، وبعض المؤسسات الدولية التي تقدم خدمات القروض، مثل مؤسسة انقاذ الطفل، ودائرة التمويل بوكالة الغوث الدولية، والتي تمنح قروض ميسرة لبعض الفئات المهمشة وينسب فائدة 3%، إلا أن هذه المؤسسات لا تفي بالمرونة المطلوبة نتيجة تعظيمها للأرباح وإتباع سياسات ربحية معلنة بفائدة ترهق المقترض، إذ أن معظم هذه المؤسسات تتساوي بقيمة الفائدة المقدمة والتي تبلغ من 4-7% ومن قيمة القرض المقدم ينتج عنه عجز في الوفاء بالالتزامات، فإن دور الحكومة غير كافي في دعم قطاع المشاريع الصغيرة إلا بنسب قليلة جداً وهذا ما يجعل دورها كحامية للمشروع الوطني والمؤسساتي والخدماتي قليل مقارنة بباقي الدول الأخرى، رغم كون المشاريع الصغيرة في فلسطين تشكل 98% من مجموع المشاريع الموجودة ومساهمتها في عمليات التشغيل تشكل 50% تقريباً، لذلك تعتبر المشاريع الصغيرة هي محرك أساسي في عمليات التنمية والنمو المستدام في فلسطين. (معلا سليمان، 2015)

لذا يرى الباحثون أن على الحكومة الفلسطينية اشتقاق الدروس والعبر من تجارب دولية كماليزيا وكوريا الجنوبية وتجربة محمد يونس في بنغلادش الذي انشاء بنك جرامين والذي قدم قروض ميسرة بدون فوائد وخاصة للقطاع النسائي وكيفية إنجاحها وتشجيعها على الاستثمار في بناء المشاريع الصغيرة، إذ تشكل هذه المشاريع من قوة وزيادة في النمو الاقتصادية المستدام المبني على دور الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ثانياً: التجارب الدولية في المشاريع الصغيرة كطريق نحو نمو وتنمية مستدامة:
التجربة اليابانية:

اتبعت الحكومة اليابانية سياسة تنشيط الاستثمار في المشاريع الصغيرة نظراً لأهمية هذه المشاريع في النشاط الاقتصادي، فقد أصدرت عام 1963م القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (154) لتحقيق الاستقرار والحماية لها، ويهدف إلى تشجيع نمو وتطوير المشروعات الصغيرة، وتحسين الموارد والتسهيلات الإدارية المتاحة لها، والمناخ الذي تعمل في ظلّه. (ملاوي، 2017)

وقد تم تطوير هذا القانون في مرحلتي السبعينات والتسعينات، والذي يهدف إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها الابتكارية للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية، وتحقيق نمو متوازن في الاقتصاد القومي، وقد شمل هذا القانون عدداً من الإجراءات التي تشجع على تطوير مجالات أعمال جديدة من خلال تكامل المعرفة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمر عملية التكامل بثلاث مراحل، تبدأ بمرحلة التبادل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة أولاً، ثم مرحلة التطوير، ثم مرحلة التسويق. ويوجد في اليابان أكثر من 1526 مجموعة متبادلة بين الصناعات المختلفة، تضم أكثر من 52149 مشروعاً صغيراً موزع على مراحل التكامل الثلاث، ومن خلال هذه المجموعات أمكن تحديد دور رجال الأعمال في تنشيط وإقامة وتطوير وتحديث هذه الصناعات، بالإضافة إلى استطلاع رأيهم حول السياسات الواجب وضعها لتحقيق مناخ أفضل لتطوير هذه المشروعات.

وفيما يلي نبذه عن كل مرحلة:

1. مرحلة التبادل:

تعتبر هذه المرحلة نقطة البداية في تسهيل لقاء وتعارف هذه المشروعات لتحقيق تبادل المعرفة بينهما، ويقصد بهذه المرحلة أن تلقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعميق الفهم المشترك والمتبادل بينهما حول عدد من القضايا المرتبطة بالعمل، بالإضافة إلى محاولة خلق فرص لتطوير أعمال جديدة (الشريف، 2009: 121)

2. مرحلة التطوير:

بعد أن يتم التبادل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبدأ في اتخاذ القرارات المتعلقة بأحداث التطوير وتنفيذها، سواء في مجال الأعمال، أو التكنولوجيا متمثلة في تطوير منتجات جديدة، وتطوير تكنولوجيا جديدة، وتطوير أسواق جديدة.

3. مرحلة التسويق:

وتمثل هذه المرحلة مرحلة جني الثمار، حيث تتمكن المشروعات المنتمية إليها من تسويق المنتجات التي تم تطويرها نتيجة التبادل.

وتوضح هذه المراحل مدى التكامل والتعاون الذي تعمل في ظله المشروعات الصغيرة والمتوسطة حالياً في اليابان، والذي يعتبر من أهم أسرار نجاح التجربة اليابانية وأحد دعائم اقتصادها القومي، والذي يتمثل في الإحصاءات الآتية:

- بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة 99% من إجمالي عدد المشروعات، ونسبة 99.5% من إجمالي المشروعات العاملة في مجال التصنيع.
- عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب مجالات الأنشطة المختلفة حيث توفر فرص عمل لـ 80% من العاملين في مجال الأنشطة المختلفة ولـ 74% للعاملين في مجال التصنيع.
- المساهمة في صادرات القطاع الصناعي بنسبة 0.55%.
- اعتماد الصناعات الكبيرة على صناعات صغيرة أكثر تخصصاً لتحقيق مزيد من التوفير في تكلفة الإنتاج حيث بلغت النسبة 91% في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، و85% في صناعة السيارات، و88% في صناعة الآلات، و87% في صناعة الأدوات الكهربائية.
- تتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان في صناعات التعدين، والنقل، والإنشاءات، والمشروعات التجارية والخدمية المتمثلة في تجارة الجملة والتجزئة، ويتسم المناخ الذي تعمل في ظله المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بالمناخ الإيجابي، حيث تتفاعل عدة عوامل معاً في إحداث هذا المناخ من أجل إيجاد بيئة صالحة ومشجعة لهذه المشروعات، وبالتالي أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الدعائم الأساسية في الاقتصاد الياباني.

التجربة الماليزية:

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تسهم بنسبة 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، وذلك الفترة ما بين عامي 2011م و2016م، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 6.7% متفوقة على متوسط النمو العام للاقتصاد الماليزي الذي سجل نسبة 5.3%.

ويتوقع أن تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلاد بنسبة تتجاوز 40% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الهدف المحدد لها في المخطط الرئيسي لعام 2012-2020م، حيث تتوفر إمكانية تحقيق ذلك إذا حافظت ماليزيا على وثيرة نمو سنوي بنسبة 6.7% خاصة وأن الحكومة الماليزية تولي اهتماماً كبيراً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل المناخ الاقتصادي الحالي،

موضحاً أن 97% من المؤسسات التجارية في ماليزيا هي مشاريع صغيرة ومتوسطة، والتي تقوم بتوظيف 65% من العمالة في ماليزيا، وتشكل حوالي 18 في المائة من صادرات البلاد. ويعود ذلك الى سياسة مهاتير محمد في التخطيط المبرمج والممنهج واتباعه لسياسة احلال الواردات وسياسة دعم المشاريع من خلال إنشاء بنك بوميترى والذي ينفذ مهمة منح قروض للمشاريع الصغيرة بنسبة فائدة منخفضة وأيضاً ما شجع ماليزيا بالنهوض باقتصاداتها هو إتباعها لسياسة النظر شرقاً من خلال الاستفادة من الخبرات اليابانية ونقل كافة مظاهر الحضارة والرقى إلى ماليزيا كما لعبت الجغرافيا والتضاريس الماليزية دوراً محفزاً في استخدام الموارد المحلية في عمليات التصنيع والتصدير وهذا ما حفز المشاريع في النهوض والتطور (تبلغ نسبة الغابات في ماليزيا 60% من مساحة ماليزيا) هذا شجع تصدير الاخشاب والصناعة التحويلية من الأثاث وغيره ناهيك عن المحاصيل الزراعية والمناجم والنخ. (المصري، 2017: 20)

دور حاضنات الاعمال في تقوية المشاريع الصغيرة:

بدأ ظهور فكرة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تنتقل إلى باقي دول أوروبا وتحظى الحاضنات باهتمام القطاعين العام والخاص، وتعرف على أنها عبارة عن منظمات تنموية تتوفر على حزمة متكاملة من الخدمات وتعمل في مجال استقبال ورعاية المشروعات الناشئة التي لا تملك كل الوسائل اللازمة لمواجهة متطلبات الإنشاء والتشغيل، وأكدت الدراسات والتجارب أن تزايد حاضنات الأعمال والتكنولوجيا بصورة طردية مع زيادة الطلب عليها لما تتوفر عليه من خبرة وإمكانات لزيادة قدرة المشروعات على البقاء والنمو، وقد بلغ عدد الحاضنات في الولايات المتحدة ما يزيد على 1000 حاضنة. (شيلي، 2004: 123)

ولهذه الحاضنات دور فاعل في إنجاح وإدامة وتطوير المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر. حيث تشير التجربة الأوروبية إلى أن نسبة نجاح المشاريع المحتضنة بلغت 88% في حين أن نسبة النجاح في غيرها بلغ 50%، وقد تميزت التجربة التونسية في إقامة الحاضنات بتأهيل منشآتها ودعم قدرتها على المنافسة والاحتفاظ بقدراتها التصديرية، وقد استفادت من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك فعلت المغرب ومصر والسعودية والجزائر، إن التحدي الموجود هو إنجاح هذه المنشآت من ناحية تحقيق تكامل وتعاون بينهما والذي يتم من خلال عملية "التشبيك" والأمر الثاني هو تسويق منتجاتها للسوق المحلي والاسواق العالمية. (الشبراوي، 2017: 3)

تجربة كوريا الجنوبية:

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمثابة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الكوري، ويصل عددها حالياً إلى أكثر من 3 ملايين منشأة، وتشكل 99.8% من المجموع الكلي للمشاريع العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتوظف نحو 10.480 مليون عامل من أصل 12.04 مليون

دور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني

عامل، أي نحو 87% من مجموع القوة العاملة في كوريا، وتساهم بنحو 52.8% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع.

منذ بداية السبعينيات تحولت الحكومة الكورية من تركيز سياستها على الصناعات الخفيفة كثيفة العمل إلى الصناعات الثقيلة والكيماوية بسبب تآكل حصة كوريا من التصدير؛ نظرًا للمنافسة من قبل الدولة النامية في أسواق المنتجات كثيفة العمل.

ولقد أصبح تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية غير ممكن تطبيقه بدون تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإنتاج القطع والمكونات والأجزاء الضرورية اللازمة للصناعات الثقيلة، وبفضل سياسة الدعم المتنوعة ازدادت أعداد المشروعات الجديدة بشكل مستمر، فقد بثت الحكومة الروح الريادية لدى المواطنين، وحثتهم على خلق أعمال جديدة. كما أدرجت كوريا تنمية الصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن أهم أهداف خططها التنموية، وذلك من خلال دعم هذه الصناعات عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية والأجنبية والخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية، وتقديم برامج متنوعة مثل المساعدات المالية والإدارية والتسويقية وخدمات التدريب عن طريق:

- الصندوق الكوري لضمان القروض: تم إنشاؤه عام 1976م لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الافتقار إلى ضمان القروض لتمكنها من الحصول على رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع.
- الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار: وهي منظمة شبه حكومية تساهم في تشجيع الأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية، وتوفير المساعدات الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية.
- الحوافز الضريبية: تمنح الحكومة الكورية العديد من الحوافز الضريبية للصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها إعفاء أو تخفيض ضريبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة التي تقام خارج مناطق المدن، وتخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50% في نهاية السنة الأولى ولمدة 5 سنوات.

بناء على معطيات الدراسة فقد تبين الدور الهام التي تلعبه المشروعات الصغيرة في عمليات التنمية المستدامة، في دول العالم المتقدم والدول الصاعدة، التي أعطيت الاهتمام الأكبر والأوفر في تنمية هذه المشاريع، بما تشكله من تعاضم للنتائج المحلي والقومي على حد سواء. فقد شكلت هذه المشاريع الصغيرة نسبة 98% من مجموع المشاريع الكلية، وإن دل فإنه يدل على أن هذه المشاريع تلعب دوراً محورياً في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان، كما وتبرز دورها في انخفاض معدلات البطالة من خلال زيادة عمليات التشغيل من خلال توفير فرص عمل كبيرة إلى حد ما، إذ تساهم هذه المشاريع في اليابان نسبة 80% من فرص التشغيل، وتساهم أيضاً في الناتج المحلي الاجمالي 70%، وفي ماليزيا فقد أولى مهاتير محمد الاهتمام الأبرز في عمليات تشجيع المشاريع من خلال عمليات الدعم الحكومي، وتوفير القروض الميسرة من خلال إنشاء بنك بوميترى الذي يعتنى بدعم المشاريع الصغيرة ذات الفائدة المنخفضة جداً، حيث لعبت السياسة المالية والنقدية دوراً في عمليات التنمية من خلال رفع نصيب متوسط دخل الفرد، ومن الإجراءات التي اتخذتها السياسة الحكومية الماليزية، والتي تعد من أساسيات نجاح التجربة الماليزية هي اتباعها لسياسة إحلال الواردات من خلال تعزيز وتقوية المشاريع المنتجة، فقد ساهمت المشروعات الصغيرة في ماليزيا نسبة 40% في الناتج المحلي الاجمالي، وتوظف 65% من القوى العاملة، كل ذلك ساعدت في كبح جماح التضخم وحتى استطاعت بفضل هذه المشاريع من التصدي لقرارات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ورفض أي إملاءات لبسط نفوذها على الدولة، إضافة إلى ذلك قدرتها على مواجهة الأزمات المالية العالمية 2008م، التي ضربت العالم بأسره، من خلال استخدام مدخرات الأفراد والشركات العاملة ومنع هروب رؤوس الأموال خارج ماليزيا، وفي كوريا الجنوبية تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة محور رئيس في صنع القرارات الاقتصادية حيث تساهم هذه المشاريع بنسبة 87% في عمليات التوظيف، وهذا يعود بنا إلى تبني هذه السياسات الجديرة بالأهمية وأخذ الدروس والعبر للنهضة الاقتصادية عنونها سياسة حكومية قوية تسخر كافة الإمكانيات الداعمة من دعم مباشر وغير مباشر في تبني هذه الأفكار الخلاقة.

أما في فلسطين فالحال مختلف كلياً عن سابقة من الدول المتقدمة والصاعدة كأمريكا، واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا، إذ تعتبر فلسطين محور صراع اقليمي ومحلي وتتمحور حولها كثير من المعوقات ليس فقط الاحتلال الذي يعتبر السبب المباشر والرئيس، بل من خلال التفكك البنية المجتمعية الذي تصيب فلسطين نتيجة الانقسام والتبعيات الاقتصادية الأخرى من حصار وغلق كافة المنافذ يتبعه قطع التيار الكهربائي الذي يعتبر أساس الروح لاستمرارية أي مشروع هذه المعوقات جميعاً أدت إلى انهيار كبير في الواقع الاقتصادي والبنوي، رغم كل ذلك فقد لعبت

دور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني

فلسطين مصدر مهم وقوي منذ دخول السلطة، وحتى قبل من خلال اعتماد فلسطين بشكل كبير على إمكانياتها المحدودة في الانتاج والزراعة، حيث تشكل نسبة المشاريع الصغيرة في فلسطين 98% وهي مشاريع متنامية الصغر الذي تتدرج تحت مظلة العائلة والتي غالباً تكون مكتسبة بالوراثة من الآباء إلى الأبناء، فقد ساهمت المشروعات الصغيرة في فلسطين بنسبة 40% في عمليات التشغيل و56% مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا إن دل فإنه يدل على شمول الأوسع للمشاريع ولكنها للأسف مقتصرة ومهمشة من قبل الحكومة نظراً لعدم تخصيص أو دعم لهذه المشاريع. وقد أولت هذه الدراسة إلى تبني فكرة حاضنات الأعمال للمشاريع المنتجة وتبنيها للأفكار الإبداعية للرقى بهذا القطاع المهم لتعزيز قوة الدولة الاقتصادية، كما وعلى اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي الفلسطيني اتباع سياسات حكيمة من خلال منح قروض ميسرة أسوة ببنك بيوميتري بماليزيا وبنك الفقراء في بنغلادش.

توصيات الدراسة:

- تعزيز ودعم الحاضنات التي تعني بتبني الأفكار الخلاقة والمبدعة في إنشاء المشاريع الصغيرة وبما تكتسبه هذه الحاضنات من أهمية دورها في نجاح الكثير من المشاريع حول العالم.
- إتباع سياسات حكومية نشطة في دعم المشاريع الصغيرة من خلال سن القوانين الداعمة لتسهيل إنشاء المشاريع وتقديم القروض الميسرة بفائدة بسيطة ومن خلال إنشاء صندوق خاص تعني بمساعدة أصحاب المشاريع لتسهيل لهم كافة اجراءاتهم اللوجستية والمالية.
- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات، إضافة لتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمشروعات الصغيرة وغيرها من الحوافز.
- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات وتوفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في أنشطة المشروعات الصغيرة وتقديم دورات في مجالات الإدارة والتسويق والمحاسبة والإنتاج بما يتلاءم مع سمات وخصوصيات هذه المشروعات.
- الاشتراك والتعاون مع المراكز الاستشارية والاتحادات الصناعية وغرف التجارة والصناعة والزراعة لتمويل البحوث التسويقية والإنتاجية.
- إدارة وتنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل فلسطين وخارجها.

سمير أبو مدللة وآخرون

- تقوية وتعزيز وتوسيع دور مؤسسات الإقراض في تقديم القروض للمشاريع الصغيرة، ضمن شروط ميسرة من حيث فترة السماح والضمانات واعتماد نظام قروض الضمان الاجتماعي.
- تأسيس وتفعيل دور الجمعيات والاتحادات التضامنية للمشروعات المتجانسة -مثل جمعيات التسويق الزراعي وجمعيات مربي الدواجن والاتحادات الصناعية- من أجل تحسين ظروف الإنتاج في المراحل المختلفة (مرحلة التأسيس والإجراءات، وتوفير رأس المال، وتوفير المواد الخام اللازمة ضمن صفقات كبيرة بأقل التكاليف، والإنتاج والتسويق).
- توفير مقومات البنية التحتية التي تساعد في تنفيذ المشروعات الاقتصادية بأسعار تشجيعية وتنافسية.
- رسم سياسات تنمية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، لتحديد طبيعة الفرص المتاحة للمبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة في القطاعات المختلفة.
- اعتماد سياسة الحوافز لتطوير المشروعات الصغيرة، ليس وحسب من خلال القروض الميسرة، بل وأولوية الإعفاءات الجمركية والحماية من المنافسة الأجنبية وتأمين المشتريات الحكومية من السلع الوطنية.
- لابد من إيجاد منافذ جديدة تسمح بتقليص أثر الإجراءات الإسرائيلية على بيئة الأعمال في الأراضي الفلسطينية وتحديدا في مجال توفير المواد الخام والتسويق من خلال استغلال الأسواق الخارجية (وهنا نقصد العمق العربي بتفعيل قرارات القمة العربية عام 2000م فيما يخص الامتيازات الممنوحة للمنتج الفلسطيني، إضافة لاستغلال الاتفاقيات الأخرى).

المصادر والمراجع

- برهوم، أحمد، 2008م، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، جامعة القدس المفتوحة.
- تنمية المشروعات الصغيرة، 2002م، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004م، نشرة المؤشرات الربعية، [/https://www.sasapost.com/small-projects-economy](https://www.sasapost.com/small-projects-economy)
- الشبراوي، عاطف، 2017م، نماذج عربية ناجحة لحاضنات المشروعات الصغيرة، مجلة البشائر، الجزائر.
- شبلي، نبيل، 2004م، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97، جامعة دبي.
- الشريف، محمد، 2009م، تجارب عالمية لتشجيع الإبداع التكنولوجي، مجلة علوم الاقتصاد والتيسير، الجزائر، العدد 19.
- الصريرة، رياض، وآخرون، 1996م، ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية والمتوسطة، منظمة العمل الدولية، إيطاليا.
- قاعود، محمد، إدارة المشروعات الصغيرة، 2016م، جامعة الأزهر، غزة.
- المصري، بلال، 2014م، إعمار غزة بين السائل والمسئول، مجلة دنيا الوطن، <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/340339.html>
- المصري، بلال، 2017م، الهندسة المالية في القضاء على الفقر والبطالة دروس مستفادة فلسطينياً، مجلة البشائر، جامعة محمد طهاري الجزائر.
- معلا، سليمان، 2015م، التمويل والمؤسسات التمويلية، المنهل للنشر والتوزيع، القاهرة.
- مقداد، محمد إبراهيم، 2002م، أثر الحصار الإسرائيلي (بعد انتفاضة الأقصى) على قطاع الأعمال الصغيرة في فلسطين - دراسة حالة قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ملاوي، أحمد، 2017م، بعض التجارب الدولية في المشاريع الصغيرة، مجلة stat post، <https://www.sasapost.com/opinion/some-successful>
- نصرالله، الصوراني، 2005م، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، دراسة بحثية، مركز الدراسات والتنمية، فلسطين.
- وزارة الاقتصاد الوطني، المسح الصناعي، 2016م، رام الله، بيانات غير منشورة.

سمير أبو مدللة وآخرون

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، 2001م، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر .
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، 2011م، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر .